

وإنما الغرض أن تُبين ضرورة العبد وفاقته إلى هداية الصراط المستقيم، وأن ينفّث لك بابٌ إلى معرفة الانحراف.

ثم إن الصراط المستقيم هو أمور باطنة في القلب من اعتقادات، وإرادات، وغير ذلك، وأمور ظاهرة من أقوال وأفعال، قد تكون عبادات، وقد تكون أيضًا عادات؛ في الطعام، واللباس، والنكاح، والمسكن، والاجتماع والافتراق، والسفر، والإقامة، والركوب، وغير ذلك.

وهذه الأمور الباطنة والظاهرة بينهما ارتباطٌ ومناسبة؛ فإن ما يقوم بالقلب من الشعور والحال يُوجب أمورًا ظاهرة، وما يقوم بالظاهر من سائر الأعمال يُوجب للقلب شعورًا وأحوالًا^[١].

وقد بعث الله محمدًا ﷺ بالحكمة التي هي سُنّته، وهي الشريعة والمنهاج الذي شرعه له.

فكان من هذه الحكمة: أن شرع له من الأعمال والأقوال ما يُبين سبيل المغضوب عليهم، والضالين؛ فأمر بمخالفتهم في الهدى الظاهر

[١] ولهذا قال النبي ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(١)، وهذا حقيقة، فأنت لو لبست مثل لباس فلان، ألا تشعر أن قلبك يميل إليه؟ بلى؛ ولهذا قلّدتَه، فكذلك الذي يتشبه بالكفار لا بدّ أن يكون لقلبه ميل إليهم؛ ولهذا جزم النبي عليه الصلاة والسلام بأنه من تشبه بقوم فهو منهم، ولم يقل: فيكاد أن يكون منهم، قال: فهو منهم فيما حصل به الشبه قطعًا، إذ لا يفرق بين مسلم وكافر إذا تشابها في اللباس.

وقوله ﷺ: «مِنْهُمْ» حتى في الباطن؛ لأنه لا بدّ أن يكون للقلب ميل وشعور للمتشبه بهم، وهذا شيء مجرب معروف.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، رقم (٤٠٣١)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

- وإن لم يَظْهَرْ لكثير من الخَلْقِ في ذَلِكَ مَفْسَدَة - لأُمُورٍ^[١]:

مِنْهَا: أَنَّ المِشَارَكَة فِي الهُدْيِ الظَّاهِر تُورِثُ تَنَاسُبًا وَتَشَاكُلًا بَيْنَ المُتَشَابِهِينَ؛ يَقُودُ إِلَى مُوَافَقَةٍ مَا فِي الْأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ، وَهَذَا أَمْرٌ مُحْسُوسٌ، فَإِنَّ اللَّابِسَ ثِيَابَ أَهْلِ الْعِلْمِ - مِثْلًا - يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ نَوْعَ انْضِمَامٍ إِلَيْهِمْ^[٢]، وَاللَّابِسَ لثِيَابِ الجُنْدِ المِقَاتِلَةِ - مِثْلًا - يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ نَوْعَ تَخَلُّقٍ بِأَخْلَاقِهِمْ، وَيَصِيرُ طَبْعُهُ مُتَقَاضِيًا لَذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَهُ مَانِعٌ^[٣].

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ لَمْ يَظْهَرْ»، جَمَلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ؛ وَقَوْلُهُ: «لِأُمُورٍ» مُتَعَلِّقٌ بِ«فَأَمْرٍ بِمُخَالَفَتِهِمْ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَظْهَرُ لِلْإِنْسَانِ مَفْسَدَةٌ فِي الْمُوَافَقَةِ؛ فَإِمَّا أَنْ لَا تَظْهَرُ الْآنَ، وَتَظْهَرُ فِيمَا بَعْدَ، وَإِمَّا أَنْ لَا تَظْهَرُ أَبَدًا.

[٢] هَذَا صَحِيحٌ، وَقَدْ يَكُونُ مُرَائِيًّا فَيُرِيدُ أَنْ يُقَلِّدَهُمْ، لَكِنْ فِي الْغَالِبِ أَنَّكَ إِذَا كُنْتَ تُحِبُّ شَخْصًا، فَإِنَّكَ تَفْعَلُ مِثْلَهُ؛ فَمِثْلًا: لِمَا كُنَّا تَلَامِيذَ نَرَى مَا يَفْعَلُهُ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَنَقِلُّدُهُ تَمَامًا حَتَّى فِي كَيْفِيَةِ لِبَاسِ الْعِبَادَةِ، وَفِي الْمِشْيَةِ أَيْضًا، نُحَاوِلُ هَذَا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا شَعَرَ أَنَّهُ مُشَابِهٌ لِهَذَا الْإِنْسَانِ فِي الهُدْيِ الظَّاهِرِ، فَهُوَ يَشْعُرُ بِأَنَّهُ يُوَافِقُهُ فِي الهُدْيِ الْبَاطِنِ، كَذَلِكَ الْإِنْسَانُ يَلْبَسُ بَدَلَةً عَسْكَرِيَّةً، يَشْعُرُ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْجُنْدِيِّ، وَلَيْسَ مُوَافِقًا لِلْمَشَايخِ؛ بَلْ لِلْجُنُودِ.

فَأَهْلُ الْعِلْمِ لَهُمْ زِيٌّ مُخْصُوصٌ، فَانْظُرْ مِثْلًا: الْآنَ عِنْدَنَا فِي السُّعُودِيَّةِ، غَالِبُ الْمَشَايخِ مُنْذُ زَمَنٍ غَيْرِ بَعِيدٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَمِشِيَ فِي السُّوقِ إِلَّا وَعَلَيْهِ «مِشْلَحٌ»، أَمَّا الْآنَ فَقَدْ تَوَسَّعُوا، فَلَوْ وَجَدْتَ عَشْرَةً وَبَيْنَهُمْ رَجُلٌ يَلْبَسُ مِشْلَحًا عَرَفْتَ أَنَّهُ الشَّيْخُ، كَذَلِكَ لَا يَلْبَسُونَ الْعُقْلَ أَيْضًا؛ وَهَذَا فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ غَرِيبًا وَلَا بَشِيًّا مُنْكَرًا، لِأَنَّ تَمَيُّزَ الْعَالَمِ - عَلَى الْأَقْلِ - يَجْعَلُ مَنْ كَانَ جَاهِلًا بِهِ وَلَا يَعْرِفُهُ يَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِهَيْئَتِهِ.

[٣] مِنَ الْحِكْمَةِ مِنَ الْمُخَالَفَةِ فِي الهُدْيِ الظَّاهِرِ: أَنَّ الْمِشَارَكَةَ فِي الهُدْيِ الظَّاهِرِ تُورِثُ تَنَاسُبًا وَتَشَاكُلًا فِي الهُدْيِ الْبَاطِنِ.

ومنها: أَنَّ المخالفة فِي الهُدَى الظاهر تُوجِب مُبَايَنَة، ومُفَارَقَة تُوجِب الانقطاع عَن مُوجِبَات الغَضَب، وأسباب الضَّلَال، والانعطاف إِلَى أَهْلِ الهُدَى والرضوان وَتَحَقُّق مَا قَطَعَ اللَّهُ مِنَ المُوَالاةِ بَيْن جُنْدِهِ الْمُفْلِحِينَ وَأَعْدَائِهِ الْخَاسِرِينَ، وَكُلَّمَا كَانَ الْقَلْبُ أَتَمَّ حَيَاةً، وَأَعْرَفَ بِالإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ الإِسْلَامُ - لَسْتُ أَعْنِي مُجَرَّدَ التَّوَسُّمِ بِهِ ظَاهِرًا، أَوْ بَاطِنًا بِمُجَرَّدِ الاعتقادات من حيث الجملة - كَانَ إِحْسَاسُهُ بِمُفَارَقَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بَاطِنًا أَوْ ظَاهِرًا أَتَمَّ، وَبُعْدُهُ عَن أَخْلَاقِهِمُ الْمَوْجُودَةِ فِي بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ أَشَدَّ.

ومنها: أَنَّ مُشَارَكَتَهُمْ فِي الهُدَى الظاهر تُوجِب الاختِلَاطَ الظاهر، حَتَّى يَرْتَفَعَ التَّمَيُّزُ ظَاهِرًا بَيْنَ الْمُهْدِيِّينَ الْمَرْضِيِّينَ، وَبَيْنَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمُ وَالضَّالِّينَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ الْحِكْمِيَّةِ.

هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْهُدَى الظاهر إِلَّا مُبَاحًا مَحْضًا لَوْ تَجَرَّدَ عَن مُشَابَهَتِهِمْ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ مُوجِبَاتِ كُفْرِهِمْ؛ كَانَ شُعْبَةً مِنْ شُعَبِ الْكُفْرِ، فَمُؤَافَقَتُهُمْ فِيهِ مُؤَافَقَةٌ فِي نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ مَعَاصِيهِمْ، فَهَذَا أَصْلُ يَنْبَغِي أَنْ يُتَفَقَّنَ لَهُ^[١].

[١] هَذَا صَحِيحٌ، وَانْظُرِ الْآنَ فِي الْأَسْوَاقِ تَجِدُ النَّاسَ مِنْ غَيْرِ بِلَادِنَا لَا تَدْرِي أُمُسْلِمٌ هُوَ أَوْ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ الزَّيَّ وَاحِدٌ، فَلَا تَمَيُّزَ بَيْنَهُمَا، مَعَ أَنَّهُ فِي عَصُورِ الإِسْلَامِ النَّيِّرَةِ الْمُضِيئَةِ كَانَ أَهْلُ الذِّمَّةِ لَا بُدَّ أَنْ يَتَمَيَّزُوا عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا كَانَتِ الْأَلْبَسَةُ مِنْ خِصَائِصِ الْمُسْلِمِينَ مُنْعَوًا مِنْهَا، وَحَتَّى فِي الْمَرْكُوبِ لَا بُدَّ أَنْ يَتَمَيَّزُوا عَنْهُمْ، وَلَكِنْ اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

مَسْأَلَةٌ: لُبْسُ الْبَنْطَالِ، وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمَكِنَةِ، ففِي بَعْضِ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْآنَ لَا يَلْبَسُونَ إِلَّا الْبَنْطَالُونَ فَيَكُونُ لُبْسُهُ لَيْسَ مُشَابَهَةً، وَفِي بَعْضِ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَا يَعْرِفُونَهُ أَبَدًا إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْأَجَانِبِ فَهُوَ حِينَئِذٍ يَكُونُ تَشَبُّهًا.

وفي ابتداء الأمر رُبَّمَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنْ فِيهِ الْمُوَافَقَةُ،
وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ سَبَبٌ لظَهْوَرِ حَجْمِ الْبَدَنِ لَا سِيَّيَا إِذَا كَانَ ضَيِّقًا، ثُمَّ أَيْضًا فِيهِ عِلَّةٌ ثَالِثَةٌ،
وَهُوَ أَنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ الْإِتْيَانِ بِسُنَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَطْلُوبِ، وَلِهَذَا يَشُقُّ عَلَيْهِمْ كَثِيرًا السُّجُودُ
وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَالتَّشَهُّدُ فَتَجِدُهُ فِي قَلْقٍ؛ وَسَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ ^(١) - الْكَلَامُ عَلَى
هَذَا أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْأَمْرُ وَصَارَ عَامًّا مُشْتَرَكًا فَلَا مُشَابَهَةَ؛ وَيَبْقَى النَّظَرُ هَلْ هُوَ مُضَرٌّ بِنَفْسِهِ
أَوْ لَا؟.

(١) ينظر: (ص: ٢٥٤).

فصل

لَمَّا كَانَ الْكَلَامُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْخَاصَّةِ قَدْ يَكُونُ مُنْذَرِجًا فِي قَاعِدَةٍ عَامَّةٍ؛ بَدَأْنَا بِذِكْرِ بَعْضِ مَا دَلَّ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى الْأَمْرِ بِمُخَالَفَةِ الْكُفَّارِ، وَالنَّهْيِ عَنْ مُشَابَهَتِهِمْ فِي الْجُمْلَةِ، سِوَاءٍ كَانَ ذَلِكَ عَامًّا فِي جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ الْمُخَالَفَةِ، أَوْ خَاصًّا بِبَعْضِهَا، وَسِوَاءٍ كَانَ أَمْرٌ بِإِجَابٍ، أَوْ أَمْرٌ بِاسْتِحْبَابٍ، ثُمَّ أَتْبَعْنَا ذَلِكَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ عَنْ مُشَابَهَتِهِمْ فِي أَعْيَادِهِمْ خُصُوصًا.

وَهَذَا نُكْتَتُهُ قَدْ نَبَّهْتُ عَلَيْهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَهِيَ أَنَّ الْأَمْرَ بِمُوَافَقَةِ قَوْمٍ أَوْ بِمُخَالَفَتِهِمْ، قَدْ يَكُونُ لِأَنَّ نَفْسَ قَصْدٍ مُوَافَقَتِهِمْ - أَوْ نَفْسَ مُوَافَقَتِهِمْ - مَصْلَحَةٌ، وَكَذَلِكَ نَفْسُ قَصْدٍ مُخَالَفَتِهِمْ - أَوْ نَفْسَ مُخَالَفَتِهِمْ - مَصْلَحَةٌ، بِمَعْنَى: أَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ يَتَضَمَّنُ مَصْلَحَةً لِلْعَبْدِ أَوْ مَفْسَدَةً، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ الَّذِي حَصَلَتْ بِهِ الْمُوَافَقَةُ أَوْ الْمُخَالَفَةُ - لَوْ تَجَرَّدَ عَنِ الْمُوَافَقَةِ وَالْمُخَالَفَةِ - لَمْ يَكُنْ فِيهِ تِلْكَ الْمَصْلَحَةُ أَوْ الْمَفْسَدَةُ، وَلِهَذَا نَحْنُ نَنْتَفِعُ بِنَفْسٍ مُتَابِعَتِنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالسَّابِقِينَ فِي أَعْمَالٍ لَوْ لَا أَنَّهُمْ فَعَلُوهَا لَرُبَّمَا قَدْ كَانَ لَا يَكُونُ لَنَا مَصْلَحَةٌ؛ لَمَّا يُورِثُ ذَلِكَ مِنْ مَحَبَّتِهِمْ وَاتِّلَافِ قُلُوبِنَا بِقُلُوبِهِمْ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَدْعُونَا إِلَى مُوَافَقَتِهِمْ فِي أُمُورٍ أُخْرَى، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَائِدِ^[١].

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَمَّا يُورِثُ»؛ هَذَا تَعْلِيلٌ كَوْنِنَا نَنْتَفِعُ بِنَفْسٍ مُتَابِعَتِنَا؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْمُتَابَعَةِ تُورِثُ الْمَحَبَّةَ وَاتِّلَافَ قُلُوبِنَا بِقُلُوبِهِمْ... إِلَى آخِرِهِ؛ وَلِهَذَا يُنْهَى عَنِ مُوَافَقَةِ الْكُفَّارِ؛ لِأَنَّ مُوَافَقَتَهُمْ قَدْ يَحْصُلُ بِهَا ذَلِكَ، أَيْ: يَحْصُلُ بِهَا الْمَحَبَّةُ وَاتِّلَافُ قُلُوبِنَا بِقُلُوبِهِمْ، وَقَصْدُ الْمُخَالَفَةِ أَمْرٌ مَشْرُوعٌ، مَطْلُوبٌ لِلشَّارِعِ، يَعْنِي: قَصْدُ مُخَالَفَةِ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ، نَفْسُ الْقَصْدِ فِيهِ خَيْرٌ وَأَجْرٌ، فَإِذَا حَصَلَ الْقَصْدُ وَالْمُخَالَفَةُ بِالْفِعْلِ؛ كَانَ هَذَا أَبْلَغَ.

كَذَلِكَ قَدْ نَتَضَرَّرُ بِمُتَابَعَتِنَا الْكَافِرِينَ فِي أَعْمَالٍ، لَوْلَا أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَهَا لَمْ نَتَضَرَّرْ بِفِعْلِهَا، وَقَدْ يَكُونُ الْأَمْرُ بِالْمُوَافَقَةِ وَالْمُخَالَفَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ الَّذِي يُوَافِقُ فِيهِ أَوْ يُخَالَفُ مُتَضَمِّنٌ لِلْمَصْلَحَةِ أَوْ الْمَفْسَدَةِ وَلَوْ لَمْ يَفْعَلُوهُ، لَكِنْ عُبِّرَ عَنِ ذَلِكَ بِالْمُوَافَقَةِ وَالْمُخَالَفَةِ عَلَى سَبِيلِ الدَّلَالَةِ وَالتَّعْرِيفِ، فَتَكُونُ مُوَافَقَتُهُمْ دَلِيلًا عَلَى الْمَفْسَدَةِ، وَخَالَفَتُهُمْ دَلِيلًا عَلَى الْمَصْلَحَةِ^[١]، وَاعْتِبَارُ الْمُوَافَقَةِ وَالْمُخَالَفَةِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مِنْ بَابِ قِيَاسِ الدَّلَالَةِ^[٢]، وَعَلَى الْأَوَّلِ مِنْ بَابِ قِيَاسِ الْعِلَّةِ.

وَقَدْ يَجْتَمِعُ الْأُمْرَانِ، أَعْنِي: الْحِكْمَةُ النَّاشِئَةُ مِنْ نَفْسِ الْفِعْلِ الَّذِي وَافَقْنَاهُمْ أَوْ

[١] الْفَرْقُ أَنَّ الْأَمْرَ بِمُخَالَفَةِ الْكُفَّارِ فِي أَمْرٍ لَوْ لَمْ يَفْعَلُوهُ لَمْ نَكُنْ مَأْمُورِينَ بِاجْتِنَابِهِ، لِأَنَّهُ هُوَ نَفْسُهُ لَيْسَ بِمَضَرَّةٍ، لَكِنْ لَكُونُهُمْ اخْتَصَّوْا بِهِ فَإِنَّ مُوَافَقَتَنَا إِيَّاهُمْ مَضَرَّةٌ.

وَلِنُقَلِّ: إِنَّهُ نَوْعٌ مِنْ كَيْفِيَةِ اللَّبَاسِ مَثَلًا، فَكُونُهُمْ يَلْبَسُونَ الْقَمِيصَ عَلَى هَيْئَةٍ وَصِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ اخْتَصَّوْا بِهَا، لَوْلَا أَنَّهُمْ كَانُوا يَلْبَسُونَهُ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ، لَكَانَ لُبُّسُهُ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ جَائِزًا، لَكِنْ لَمَّا كَانَ هَذَا مُحْتَصًّا بِهِمْ أُمِرْنَا بِالْمُخَالَفَةِ، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ مَعَ أَنَّ مَا أُمِرْنَا بِالْمُخَالَفَةِ لَيْسَ فِيهِ ضَرَرٌ فِي حَدِّ ذَاتِهِ، وَقَدْ نَكُونُ أُمِرْنَا بِالْمُخَالَفَةِ مَعَ أَنَّهُ فِيهِ ضَرَرٌ؛ كَالْأَلْبِسَةِ الَّتِي يَخْتَصُّونَ بِهَا وَهِيَ لَا تَسْتُرُ الْعَوْرَةَ كَمَا يَنْبَغِي، هُنَا نَفْسُ اللَّبَاسِ فِيهِ مَفْسَدَةٌ، فَتَحْنُ مَأْمُورُونَ بِاجْتِنَابِهِ، لَكِنْ كَوْنُهُ يَخْتَصُّ بِهِمْ، هَذِهِ مَفْسَدَةٌ أُخْرَى فَيُنْهَى عَنْهُ لِقَصْدِ مُخَالَفَتِهِمْ، وَصَلَاحُ قُلُوبِنَا بِقَصْدِ الْمُخَالَفَةِ أَبْلَغُ مِنْ صَلَاحِ قُلُوبِنَا بِقَصْدِ اجْتِنَابِ هَذَا اللَّبَاسِ الَّذِي لَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ. وَهَذِهِ نَقْطَةُ مُهِمَّةٍ بِالنِّسْبَةِ لِمَا أُمِرْنَا بِمُخَالَفَتِهِمْ فِيهِ، أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَعْيَادِ فَالْأَمْرُ أَشَدُّ، وَسَيَذْكُرُهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

[٢] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِنْ بَابِ قِيَاسِ الدَّلَالَةِ»؛ لِأَنَّ عِلَّةَ التَّحْرِيمِ مَوْجُودَةٌ، سِوَاءِ اخْتَصَّوْا بِهَا أَمْ لَمْ يَخْتَصَّوْا؛ لَكِنْ كَوْنُهُ مِنْ اخْتِصَاصَاتِهِمْ فَحَذَرٌ مِنْ مُوَافَقَتِهِمْ؛ فَهَذَا مِنْ بَابِ قِيَاسِ الدَّلَالَةِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَمِنْ بَابِ قِيَاسِ الْعِلَّةِ.

خالفتهم فيه، ومن نفس مشاركتهم فيه، وهذا هو الغالب على الموافقة والمخالفة المأمور بهما والمنهي عنهما، فلا بُدَّ مِنَ التَّفَطُّنِ لهذا المعنى؛ فإنه به يُعرَف معنى مَنهى الله لنا عَنِ اتِّبَاعِهِمْ ومُوافقتهم مُطلقاً ومُقَيِّداً^[١].

واعلم أن دلالة الكتاب على خصوص الأعمال وتفصيلها، إنما يقع بطريق الإجمال والعموم أو الاستلزام، وإنما السُّنَّة هي التي تُفسِّر الكتاب وتبيِّن، وتدُلُّ عليه، وتُعبِّر عنه، فنحن نذكر من آيات الكتاب ما يدلُّ على أصل هذه القاعدة في الجملة، ثم نَتَّبِع ذلك الأحاديث المُفسِّرة في أثناء الآيات وبعدها:

قال الله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ۝١٦﴾ وَعَآتَيْنَاهُمْ بَيِّنَاتٍ مِنَ الْأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۝١٧ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۝١٨ إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ ۝﴾ [الجاثية: ١٦-١٩].

أخبر سبحانه أن أنعم على بني إسرائيل بنعم الدين والدنيا^[٢].....

[١] يُمكن أن تظهر مفسدة في نفس الموافقة لهم، ونفس الشيء الذي يتضرر به الإنسان أو يكون محرماً في ذاته، فتكون العلة الآن مركبة من الأمرين من كونه مشابهة، ومن كونه ضاراً بنفسه.

[٢] بعد أن ساق الشيخ رحمه الله الآيات ذكر أن الله تعالى أنعم على بني إسرائيل بنعم الدين والدنيا، فالدين في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ﴾ هذا دين، ﴿وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ هذا دنيا، لكنه مال وعطاء، ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ هذا أيضاً دين ودنيا، لكنه في الحسب والجاه.

وَأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا بَعْدَ حُجِيِّ الْعِلْمِ بَغْيًا مِنْ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، ثُمَّ جَعَلَ مُحَمَّدًا ﷺ عَلَى شَرِيعَةٍ شَرَعَهَا لَهُ، وَأَمَرَهُ بِاتِّبَاعِهَا، وَنَهَاها عَنِ اتِّبَاعِ أَهْوَاءِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، وَقَدْ دَخَلَ فِي الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ كُلُّ مَنْ خَالَفَ شَرِيعَتَهُ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَهُمْ بَيِّنَاتٍ مِنَ الْأَمْرِ﴾ أي: من الشريعة، وبَيِّنَاتٍ: أي: ظاهرة، وهذا من نعمة الدين: أن يُبَيِّنَ الله للإنسان الآياتِ حَتَّى يَطْمَئِنَّ وَيَسْتَقِرَّ وَيَعْتَزَّ وَيَفْتَحِرَّ. ثُمَّ قَالَ تعالى بعد ذلك: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ﴾، ثُمَّ: أي: بعد مَا آتَى الله بني إسرائيل الكتاب والحُكْمَ والنُّبُوَّةَ وَرَزَقَهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ، جَعَلَ النَّبِيَّ ﷺ أي: صَيَّرَهُ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ، ﴿فَاتَّبَعَهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ من بني إسرائيل وغيرهم، فَكُلُّ مَنْ خَالَفَ الْحَقَّ فَهُوَ عَنْ جَهْلٍ أَوْ عَنْ جَهَالَةٍ؛ فَإِنْ كَانَ لَا يَدْرِي مَا الْحَقُّ فَهُوَ عَنْ جَهْلٍ، وَإِنْ كَانَ يَدْرِي وَلَكِنْ خَالَفَ عِنَادًا فَهُوَ جَهَالَةٌ.

وفي هَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ وَاضِحٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْعُدُولِ عَنِ الْقَوَانِينِ الْإِلَهِيَّةِ إِلَى الْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ الْمُخَالَفَةِ لِلْقَوَانِينِ الْإِلَهِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةَ الْمُخَالَفَةَ مَبْنِيَّةً عَلَى الْهَوَى، لَا عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

وفيه أيضًا: دليل على أَنَّ مُوَافَقَةَ هَؤُلَاءِ فِي أَهْوَائِهِمْ -ظَنًّا مِنَ الْمَوَافِقِ أَنَّهُمْ سَيَمْنَعُوهُ- وَهُمْ خَاطِئٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَنُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [الجاثية: ١٩] لَا تُسَايِرُهُمْ، لَا تَتَّبِعُهُمْ؛ بَلْ خَالَفَهُمْ فِي الْحَقِّ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الجاثية: ١٩]، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]، لَكِنْ تَحْتَلِفُ الصَّيْغَةُ فِي الْآيَتَيْنِ: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ لَكِنَّهُمْ لَيْسُوا أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُنَافِقٍ إِذَا وَقَعَ فِي الشَّرْكِ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ أَخَاهُ وَلَا يَتَوَلَّاهُ، بِخِلَافِ الظَّالِمِينَ، فَإِنَّ بَعْضَهُمْ يَتَوَلَّى بَعْضًا، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا عَلَى طَرِيقٍ وَاحِدٍ فِي الْأَصْلِ.

وأهواؤهم: هي مَا يَهْوُونَهُ وَمَا عَلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ مِنْ هَذِهِمُ الظَّاهِرِ، الَّذِي هُوَ مِنْ مُوجِبَاتِ دِينِهِمُ الْبَاطِلِ وَتَوَابِعِ ذَلِكَ، فَهَمُ يَهْوُونَهُ، وَمُؤَافَقَتُهُمْ فِيهِ اتِّبَاعٌ لِمَا يَهْوُونَهُ؛ وَلِهَذَا يَفْرَحُ الْكَافِرُونَ بِمُؤَافَقَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي بَعْضِ أُمُورِهِمْ، وَيُسَرُّونَ بِهِ، وَيَوَدُّونَ أَنْ لَوْ بَدَّلُوا عَظِيمًا لِيَحْصُلَ ذَلِكَ^[١].....

[١] وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، فَإِنَّ الْكُفَّارَ يَفْرَحُونَ أَنْ يُؤَافِقَهُمُ الْمُسْلِمُونَ، وَيَبْذُلُونَ الشَّيْءَ الْكَثِيرَ لِمُؤَافَقَةِ الْمُسْلِمِينَ لَهُمْ، وَلَكِنْ مَعَ الْأَسَفِ أَنْ الْخُضُوعَ لِسُنَنِ الْكُونِ أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهُوَ أَنَّ الْأَصْغَرَ يُقَلَّدُ الْأَكْبَرَ، وَلَا أَقْرَبَ مِنَ التَّمَثِيلِ بِالتَّوْقِيتِ، فَأَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ يَعْتَبِرُونَ التَّوْقِيتَ الْأُورِبِيَّ، مَعَ أَنَّ لَدِينَا تَوْقِيتًا إِسْلَامِيًّا مِنْ وَضْعِ أَحَدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، مَقْرُونًا بِمُنَاسَبَةِ عَظِيمَةٍ فِي الْإِسْلَامِ وَهِيَ الْهِجْرَةُ، وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ مَهْجُورٌ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ الَّذِينَ يَفْقِدُونَ إِلَى هَذِهِ الْبِلَادِ، يَقُولُونَ: مَا كُنَّا نَعْرِفُ أَسْمَاءَ الْأَشْهُرِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا فِي هَذَا الْبَلَدِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ إِلَّا أُغُسْتُسَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ أَقُولُ: إِنَّ الْكُفَّارَ يَفْرَحُونَ أَنْ يُؤَافِقَهُمُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هَذَا التَّارِيخِ، وَيَوَدُّونَ أَنْ يَبْذُلُوا شَيْئًا عَظِيمًا مِنْ أَجْلِ الْمُؤَافَقَةِ.

مسألة: بَعْضُ الْمُؤَسَّسَاتِ تَعْتَبِرُ التَّارِيخَ الْمِيلَادِيَّ لَا مِنْ أَجْلِ تَعْظِيمِ التَّارِيخِ، وَلَكِنْ يَقُولُونَ بِأَنَّهَا أَشْهُرُ إِفْرَنْجِيَّةٍ طَوِيلَةٍ؛ مِنْ أَجْلِ النَّظَرِ فِي الرُّوَاتِبِ؟

فَيُقَالُ: إِنَّ الْفَرْقَ فِي السَّنَةِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ؛ حَتَّى وَإِنْ كَانُوا يَضْرِبُونَهَا فِي سَنَوَاتٍ عَدِيدَةٍ، فَهَذَا خَطَأٌ، وَهُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ زَيْنٌ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ؛ لَكِنْ هُمْ يَدَّعُونَ أَنَّهُ تَوْقِيتٌ عَالَمِيٌّ الْآنَ، وَأَنَّهُ مَا يَحْصُلُ فِيهِ الْخِلَافُ فِي رُؤْيَا الْهَلَالِ، مَعَ أَنَّ الْأَشْهُرَ الْعَرَبِيَّةَ لَيْسَ فِيهَا كُلْفَةٌ؛ فَلَيْسَ بِلَازِمٍ أَنْ نَتَنَطَّعَ وَنَقُولَ: لَا بُدَّ أَنْ نَرَى الْهَلَالَ، بَلْ يَكْفِي مَا قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ»^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّوْمِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ...»، رَقْمُ (١٩٠٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ وَجوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ...، رَقْمُ (١٠٨٠)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ولو فَرَضَ أن ليس الفعل مِن اتِّباع أهوائهم، فلا ريبَ أن مُحَالَفَتَهُمْ فِي ذَلِكَ أَحْسَمُ لِمَادَّةِ مُتَابَعَتِهِمْ فِي أهوائهم، وأَعُونُ عَلَى حصولِ مَرْضَاةِ اللَّهِ فِي تَرْكِهَا، وَأَنَّ مُوَافَقَتَهُمْ فِي ذَلِكَ قد تكون ذريعة إلى مُوَافَقَتِهِمْ فِي غيره؛ فَإِنَّ مَنْ حَامَ حَوْلَ الْحِمَى أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَهُ، وَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ كَانَ حَصَلَ الْمَقْصُودُ فِي الْجُمْلَةِ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ أَظْهَرَ^[١].

وفي هَذَا الْبَابِ: قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمِنَ الْأَحْزَابِ مَنْ يُنْكِرُ بَعْضَهُ قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ إِلَيْهِ أَدْعُوا وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴿٣٦﴾ وَكَذَلِكَ أُنزِلَتْهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ ﴿٣٧﴾﴾ [الرعد: ٣٦-٣٧].

فَالضَّمِيرُ فِي: ﴿أَهْوَاءَهُمْ﴾ يَعُودُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَهُمْ الْأَحْزَابُ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ بَعْضَهُ، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ كُلُّ مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ، مِنْ يَهُودِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ وَغَيْرِهِمَا، وَقَدْ قَالَ: ﴿وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [الرعد: ٣٧] وَمُتَابَعَتُهُمْ فِيمَا يَخْتَصُّونَ بِهِ مِنْ دِينِهِمْ وَتَوَابِعِ دِينِهِمْ اتِّبَاعٌ لِأَهْوَائِهِمْ؛ بَلْ يَحْصُلُ اتِّبَاعُ أَهْوَائِهِمْ بِمَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ.

وَمِنْ هَذَا أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ رَضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَى حَتَّى تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ﴾

فَإِنَّ ذِكْرَ الْجَمِيعِ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ سَيَنْفَعُ الَّذِينَ مَا يَعْرِفُونَ إِلَّا التَّارِيخَ الْمِيلَادِيَّ، وَكَانَ النَّاسُ فِي السَّابِقِ مَا يَذْكُرُونَ التَّارِيخَ الْمِيلَادِيَّ وَلَا يَعْرِفُونَهُ أَصْلًا، لَكِنْ اخْتَلَطْنَا بِالنَّاسِ وَاخْتَلَطَ النَّاسُ بِنَا، فَلَا بُدَّ أَنْ نَذْكُرَ هَذَا؛ ثُمَّ إِنَّ الْبَعْضَ الثَّانِي يَقُولُ: التَّارِيخُ الْمِيلَادِيُّ الْمُوَافِقُ لَكَذَا، وَيَذْكُرُ الْهَجْرِيَّ؛ وَهَذَا قَلْبٌ لِلْحَقِيقَةِ؛ وَأَنَا ذَكَرْتُ هَذَا مَثَلًا، وَإِلَّا فَهُنَاكَ أَشْيَاءُ أُخْرَى مِنْ هَذَا النَّوعِ.

[١] يَعْنِي: الْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُوَافَقَةَ - حَتَّى فِيمَا هُوَ لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى أَهْوَائِهِمْ - مَنِهَى عَنْهَا، وَأَنَّ الْبُعْدَ مُطْلَقًا هُوَ الْأَكْمَلُ.

[١] لَأَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا يُشْبِهُونَ وَيَحْتَجُونَ بِذَلِكَ، وَأَمَّا أَهْلُ الْحَقِّ وَالْعَدْلِ فَيَقُولُونَ: هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا؛ لَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ رَسُولًا لَمْ يَفْعَلْ مَا يَحْتَجُّ بِهِ عَلَيْهِ أَهْلُ الظُّلْمِ.

فبيّن سبحانه أن من حكمة نسخ القبلة وتغييرها مخالفة الناس الكافرين في قبلتهم، ليكون ذلك أقطع لما يطمعون فيه من الباطل، ومعلوم أن هذا المعنى ثابت في كل مخالفة وموافقة، فإن الكافر إذا أتبع في شيء من أمره كان له في الحجة مثل ما كان أو قريب مما كان لليهود من الحجة في القبلة.

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥] وهم اليهود والنصارى الذين اختلفوا على أكثر من سبعين فرقة؛ ولهذا نهى النبي ﷺ عن متابعتهم في نفس التفرق والاختلاف، مع أنه ﷺ قد أخبر أن أمته ستفرق على ثلاث وسبعين فرقة، مع أن قوله: «لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ» قد يعمّم مماثلته بطريق اللفظ أو المعنى، وإن لم يعمّم دلّ على أن جنس مخالفتهم وترك مشابهتهم أمر مشروع^(١)،

[١] ومُراده رحمه الله هنا: فيما لم يرد الاتفاق، أمّا ما ورد الاتفاق فهو لنا ولهم، لكن ما كان من خصائصهم فإنّ جنس المخالفة أمر مطلوب؛ ولهذا لما قدم المدينة ﷺ كان يسدل شعر رأسه، والعرب كانوا يفرقون، فوافق اليهود، ثم بعد ذلك فرق، فالعرب مشركون، وموافقته لأهل الكتاب أولى من موافقة المشركين، فلما فُتحت مكة وصار العرب مؤمنين عدل عن ذلك، فخالف اليهود وكان يفرق^(٢)؛ وزمن التشريع يختلف باختلاف الأحوال.

قوله رحمه الله: «مع أن قوله: «لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ»^(٢) قد يعمّم مماثلته بطريق اللفظ أو المعنى» قد يكون المراد مثله، أي: في كل شيء، فتكون المماثلة عامّة، وهذا مقتضى دلالة اللفظ؛ وقد يكون المراد لَا تَكُنْ مِثْلَهُ في المعنى فيشمل أدنى مماثلة؛ لأنّه إذا قصّد

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب إتيان اليهود النبي ﷺ، حين قدم المدينة، رقم (٣٥٥٨)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب في سدل النبي ﷺ شعره وفرقه، رقم (٢٣٣٦/٩٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه، رقم (١١٥٢) من حديث ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كُلَّمَا بَعُدَ الرَّجُلُ عَنْ مُشَابَهَتِهِمْ فِيمَا لَمْ يُشْرَعْ لَنَا؛ كَانَ أَبْعَدَ عَنِ الْوُقُوعِ فِي نَفْسِ الْمُشَابَهَةِ الْمَنْهِيَّ عَنْهَا، وَهَذِهِ مَصْلَحَةٌ جَلِيلَةٌ^[١].

وقال سبحانه لموسى وهارون: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]، وقال سبحانه: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلُقْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّيْنَاهُ لَهُ أَهْدَى مِنَ الْهَدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَاهُ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥] إلى غير ذلك من الآيات.

وما هم عليه من الهدى والعمل هو من سبيل غير المؤمنين، بل ومن سبيل المفسدين والذين لا يعلمون، وما يُقدَّر عدم اندراجهم في العموم فالنهي ثابت عن

= المماثلة بالمعنى صارت مُماثلته في أي جزء مما يختص به صارت مُماثلة، فمراده والله أعلم المراد باللفظ والمعنى العموم والخصوص.

[١] مُراد الشيخ رحمه الله من سياق هذه الآيات أَنَّ مُشَابَهَتَهُمْ تَقْتَضِي أَنَّهُمْ يَفْرَحُونَ بِذَلِكَ، وَأَنَّهُمْ يَعْدُونَ ذَلِكَ مِنْ مُوَافَقَتِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَتَوَصَّلُونَ بِهَذِهِ الْمُشَابَهَةِ إِلَى الْحُجَّةِ عَلَيْنَا، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُمْ إِذَا شَابَهُونَا بِكَذَا فَسَوْفَ يُشَابَهُونَا فِي الدِّينِ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(١).

فكل كلامه رحمه الله يدور على هذا، وَأَنَّ الْمُشَابَهَةَ كَمَا أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ سَبَبًا فِي مُشَابَهَتِهِمْ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْعَمَلِ وَالْعِبَادَةِ، فَهُمْ أَيْضًا يَحْتَجُّونَ بِهَا عَلَيْنَا وَيَقُولُونَ: شَابَهُتُمُونَا بِهَذَا فَشَابَهُونَا بِهَذَا، فَيَكُونُ هَذَا حُجَّةً لَهُمْ عَلَيْنَا، مَعَ أَنَّهُمْ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ فِيمَا هُمْ عَلَيْهِ إِذْ إِنَّهُمْ بَعْدَ بَعَثَةِ الرَّسُولِ ﷺ مُلْزَمُونَ أَنْ يَتَّبِعُوهُ، وَلَكِنَّهُمْ بَقُوا عَلَى أَهْوَائِهِمْ.

(١) تقدم تخريجه (ص: ٣٣).

جنسه، فيكون مفارقة الجنس بالكلية أقرب إلى ترك المنهي عنه، ومقاربتة مظنة وقوع المنهي عنه^[١].

قال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمَنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَفِيقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٨-٤٩].

ومتابعتهم في هديهم هي من اتباع ما يهَوونه أو مظنة لاتباع ما يهَوونه، وتركها معونة على ترك ذلك وحسم لمادة متابعتهم فيما يهَوونه.

ومنه ما يدل على مقصودنا، ومنه ما فيه إشارة وتتميم للمقصود، ثم متى كان المقصود بيان أن مخالفتهم في عامة أمورهم أصلح لنا فجميع الآيات دالة على ذلك؛ وإن كان المقصود أن مخالفتهم واجبة علينا فهذا إنما يدل عليه بعض الآيات دون بعض، ونحن ذكرنا ما يدل على أن مخالفتهم مشروعة في الجملة، إذ كان هو المقصود هنا، وأما تمييز دلالة الوجوب أو الواجب عن غيرها، وتمييز الواجب عن غيره فليس هو الغرض هنا.

[١] فلو أن إنساناً قال في شيء معين: إن هذا ليس بمخالفة، فنقول: عندنا نهى عام، وهو جنس المخالفة فما يندرج تحت الجنس، فإننا مأمورون به، سواء نُصَّ عليه بعينه أم لم يُنصَّ، ما دام المقصود للشرع هو أن نخالف هؤلاء الكفار، فكل ما يندرج تحت ذلك وإن لم يذكر بعينه فهو ثابت.

واعلم أن في كتاب الله من النهي عن مُشابهة الأمم الكافرة وقصصهم التي فيها عبرة لنا بترك ما فعلوه كثير، مثل قوله لما ذكر ما فعله بأهل الكتاب من المثلات: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأْأُولَى الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢]، وقوله: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١]، وأمثال ذلك.

وسنذكر - إن شاء الله - أن مُشابهتهم في أعيادهم من الأمور المحرمة، فإنه هو المسألة المقصودة بعينها، وسائر المسائل إنما جلبها تقرير القاعدة الكلية العظيمة المنفعة.

قال الله عز وجل: ﴿الْمُتَّقُونَ وَالْمُتَّقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٦٧﴾ وَعَدَ اللَّهُ الْمُنْفِقِينَ وَالْمُنْفِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ ﴿٦٨﴾ كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَكَثَرَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ فَأَسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٦٩﴾ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ أَنَّهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٧٠﴾ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكِنٌ طَيِّبَةٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٧٢﴾ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ جِهَدَ الْكُفَّارَ وَالْمُنْفِقِينَ وَآغْلَظَ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيُسَّ الْمَصِيرُ﴾ [التوبة: ٦٧-٧٣].

بَيَّنَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَاتِ أَخْلَاقَ الْمُنَافِقِينَ وَصِفَاتِهِمْ، وَأَخْلَاقَ الْمُؤْمِنِينَ وَصِفَاتِهِمْ، وَكِلَا الْفَرِيقَيْنِ مُظْهِرٌ لِلإِسْلَامِ، وَوَعَدَ الْمُنَافِقِينَ الْمُظْهِرِينَ لِلإِسْلَامِ -مَعَ هَذِهِ الْأَخْلَاقِ- وَالْكَافِرِينَ الْمُظْهِرِينَ لِلْكُفْرِ: نَارَ جَهَنَّمَ، وَأَمَرَ نَبِيَّهَ بِجِهَادِ الطَّائِفَتَيْنِ. وَمِنْذَ بَعَثَ اللهُ مُحَمَّدًا ﷺ، وَهَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ صَارَ النَّاسُ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ: مُؤْمِنٌ، وَمُنَافِقٌ، وَكَافِرٌ، فَأَمَّا الْكَافِرُ -وَهُوَ الْمُظْهِرُ لِلْكُفْرِ- فَأَمْرُهُ بَيِّنٌ، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ هُنَا مُتَعَلِّقٌ بِصِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ الْمَذْكُورَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّهَا هِيَ الَّتِي تُخَافُ عَلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

فَوَصَفَ اللهُ سُبْحَانَهُ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَقَالَ فِي الْمُؤْمِنِينَ: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ وَأَعْمَالُهُمْ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ [الحشر: ١٤] فَلَيْسَتْ قُلُوبُهُمْ مُتَوَادَّةً مُتَوَالِيَةً إِلَّا مَا دَامَ الْغَرَضُ الَّذِي يُوِّمُونَهُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ، ثُمَّ يَتَخَلَّى بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، بِخِلَافِ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّهُ يُحِبُّ الْمُؤْمِنَ، وَيَنْصُرُهُ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، وَإِنْ تَنَاءَتْ بِهِمُ الدِّيَارُ، وَتَبَاعَدَ الزَّمَانُ^[١].

[١] هَذَا فَرْقٌ وَاضِحٌ بَيِّنٌ؛ فَالْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، لَكِنْ لَا وِلَايَةَ لِبَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ؛ بَلْ هُمْ أَعْدَاءُ إِلَّا فِي الْغَرَضِ الَّذِي يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَنْصُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَالْمُؤْمِنُونَ أَوْلِيَاءُ يَنْصُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي غَيْبَتِهِ وَحُضُورِهِ.

وَعَلَى هَذَا فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَنْظُرَ فِي نَفْسِهِ هَلْ هُوَ نَاصِرٌ لِأَخِيهِ غَيْبًا وَمَشْهَدًا، أَوْ لَا يَنْصُرُهُ إِلَّا فِي مَشْهَدِهِ، ثُمَّ يَأْكُلُ لَحْمَهُ فِي غَيْبَتِهِ؟! إِنْ كَانَ كَذَلِكَ؛ فَهُوَ مُشَبَّهٌ لِلْمُنَافِقِينَ وَبَعِيدٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، يُدَافِعُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَيَعُذِّرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيَلْتَمِسُ لَهُ الْعُذْرَ، وَلَا يُحِبُّ أَنْ يَنَالَهُ شَيْءٌ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُونَ فَهُمْ بِالْعَكْسِ، فَفَتَشَّ قَلْبُكَ؛ أَأَنْتَ مِنْ هَؤُلَاءِ أَمْ هَؤُلَاءِ!! هَلْ أَنْتَ وَلِيِّ لَأَخِيكَ تُنَاصِرُهُ وَتَوَدُّ أَنْ لَا يَمَسَّهُ سُوءٌ أَوْ بِالْعَكْسِ؟!

ثُمَّ وصف سبحانه كُلَّ واحدةٍ مِنَ الطائِفَتَيْنِ بأعمالهم في أنفسهم وفي غيرهم، وكلمات الله جوامع؛ وذلك أَنَّهُ لَمَّا كانت أعمال المرء المتعلِّقة بدينه قِسْمَيْنِ:

أحدهما: أَنْ يَمْعَلَ وَيَتْرُك؛ والثاني: أَنْ يَأْمُرَ غيره بالفِعْل والتَّرك.

ثُمَّ فِعْلُهُ إمَّا أَنْ يَخْتَصَّ هُوَ بنفسه، أو يَنْفَع بِهِ غيره، فصارت الأقسام ثلاثة ليس لها رابع:

أحدها: مَا يَقُومُ بالعامل وَلَا يَتَعَلَّقُ بغيره، كالصلاة مثلاً.

والثاني: مَا يَعْمَلُهُ لنفع غيره، كالزكاة.

والثالث: مَا يَأْمُرُ بِهِ غَيْرُهُ أَنْ يَفْعَلَهُ، فيكون الغير هُوَ العامل، وَحَظُّهُ هُوَ الأمر به، فقال سبحانه في وصف المنافقين: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾، وبإزائه في صفة المؤمنين: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾.

والمعروف: اسم جامع لكلِّ مَا يُحِبُّهُ الله مِنَ الإيمان والعمل الصالح.

والمُنْكَرُ: اسم جامع لكلِّ مَا نَهَى الله عنه^[١].

[١] هَذَا تعريف جيّد للمعروف والمُنْكَر؛ فليس المعروف مَا عَرَفَهُ الناس وَأَلْفَوْهُ؛ لأنَّ الناس قد يَعْرِفُونَ وَيَأْلَفُونَ مَا هُوَ مِنْ أعْظَمِ الْمُنْكَرَاتِ، وليس المُنْكَرُ كُلُّ مَا أَنْكَرُوهُ؛ لأنَّ مِنَ الناس مَنْ يُنْكَرُ المعروف والعمل الصالح.

فالضابط والمرجع هُوَ مَا عُرِفَ فِي الشَّرْعِ، فَمَا أُقِرَّ وَعُرِفَ وَأُمِرَ بِهِ فِي الشَّرْعِ فهو معروف، وَمَا أُنْكَرَ فِي الشَّرْعِ وَلَمْ يُرْضَ بِهِ فهو مُنْكَرٌ، سواء رَضِيَهِ الناس أم لَمْ يَرْضَوْهُ، وهو ضابط جيّد، قلَّما يُوجَدُ عند غير شيخ الإسلام رحمه الله.

إِذَنْ: المعروف: مَا أَمَرَ الله تَعَالَى بِهِ وَرَسُولُهُ ﷺ، والمُنْكَرُ: مَا نَهَى الله عنه وَرَسُولُهُ؛ وليس المعروف مَا عُرِفَ بَيْنَ الناسِ، وَلَا المُنْكَرُ مَا أُنْكَرَ بَيْنَهُمْ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾ قَالَ مُجَاهِدٌ: يَقْبِضُونَهَا عَنِ الْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَالَ قَتَادَةُ: يَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ عَنِ كُلِّ خَيْرٍ؛ فَمُجَاهِدٌ أَشَارَ إِلَى النَّفْعِ بِالْمَالِ، وَقَتَادَةُ أَشَارَ إِلَى النَّفْعِ بِالْمَالِ وَالْبَدَنِ.

وَقَبْضُ الْيَدِ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِمْسَاكِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيَهُمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ [المائدة: ٦٤]، وَهِيَ حَقِيقَةُ عُرْفِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ مِنَ اللَّفْظِ، أَوْ هِيَ مُجَازٌ مَشْهُورٌ^[١].

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْبَسْطِ﴾؛ هَلِ الْمَعْنَى الْبَسْطُ حَقِيقَةٌ، أَوِ الْبَسْطُ يَعْنِي الْإِنْفَاقُ؟ الْمَعْنَى: لَا تُمْسِكْ عَنِ الْإِنْفَاقِ وَلَا تُبْذِرْ، هَذِهِ هِيَ الْحَقِيقَةُ الْعُرْفِيَّةُ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

لَكِنْ لَوْ نَظَرْنَا إِلَى الْحَقِيقَةِ الظَّاهِرَةِ مِنَ اللَّفْظِ لَكَانَ بَسْطُ الْيَدِ يَعْنِي مَدَّهَا، وَقَبْضُهَا يَعْنِي: لَمَّ الْأَصَابِعَ، فَهَلِ الْمُرَادُ هُوَ هَذَا، أَوِ الْمُرَادُ الْأَوَّلُ، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ يَدَهُ رَخِيَّةٌ بِالْإِنْفَاقِ؟ الْإِحْتِمَالَانِ وَارِدَانِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى سَحَاءً»^(١) أَي: لَا يَسْتَقِرُّ فِيهَا الْإِنْفَاقُ، أَي: يُنْفِقُ دَائِمًا.

إِذَنْ: يَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ضِدُّهَا يَبْسُطُونَهَا، وَهَلِ مَعْنَى: قَبْضُهَا أَي: يَقْبِضُونَهَا فِي الْإِنْفَاقِ فِي الْمَالِ، أَوْ فِي الْعِبَارَاتِ؟ الثَّانِيَةُ أَعْمُ، وَهِيَ يَقْبِضُونَهَا عَنِ كُلِّ خَيْرٍ، وَهَذَا قَوْلُ قَتَادَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ أَعْمُ.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مُجَازٌ مَشْهُورٌ» بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِالْمَجَازِ، وَإِلَّا فَالْشَيْخُ يَرَى أَنَّهَا حَقِيقَةُ عُرْفِيَّةٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَرَى أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ تُعَبِّرُ عَنِ الْإِمْسَاكِ وَالْإِنْفَاقِ بِالْقَبْضِ وَالْبَسْطِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، رَقْمُ (٤٦٨٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ الْحَثِّ عَلَى النَّفَقَةِ وَتَبْشِيرِ الْمُنْفِقِ بِالْخُلْفِ، رَقْمُ (٣٦/٩٩٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبإزاء قبض أيديهم قوله في المؤمنين: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾، فإن الزكاة - وإن كانت قد صارت حقيقة عُرْفِيَّة في الزكاة المفروضة - فإنها اسم لكل نفع للخلق من نفع بدني أو مالي، فالوجهان هنا كالوجهين في قبض اليد.

ثم قال: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ ونسيان الله: ترك ذكره^[١].

وبإزاء ذلك في صفة المؤمنين: ﴿وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾، فإن الصلاة أيضا تعم الصلاة المفروضة والتطوع، وقد يدخل فيها كل ذكر الله؛ إما لفظاً، وإما معنى^[٢].

[١] أي: تركوا ذكره ولم يقوموا بأمره، فنسيهم، أي: تركهم، وليس النسيان هو ذُھول القلب عن شيء معلوم من قبل؛ فإن هذا مُمتنع على الله عزَّ وجلَّ غاية الامتناع؛ قال موسى ﷺ لفرعون: ﴿عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] سبحانه وتعالى.

لكن «نسيهم» بمعنى: التَّرك، والتَّرك يُسمَّى نسياناً، كما في قوله تعالى - على أحد التفسيرين -: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَسَيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾ [طه: ١١٥] فإنَّ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ فِي الْآيَةِ: فَسَيَ: أي: ترك، ولم نجد له عزمًا: أي: قوة على ترك ما نهيناه عنه، وهذا هو الأقرب، وإن كان بعض العلماء يقول: النسيان هنا الذُّھول، وهو: من قوَّة وسوسة الشَّيْطَان له ومُقاسمته إيَّاه نَسِي، وأنَّه في الأُمَم السابقة كانوا يُؤَاخِذُونَ بِالنَّسِيَان؛ ولهذا عاقبه الله عليه.

وعلى كُلِّ حالٍ: النسيان كلُّما جاء في حقِّ الله تعالى فهو بمعنى التَّرك.

[٢] الصلاة ذكر الله عزَّ وجلَّ، من أول ما تدخل فيها إلى أن تُسَلِّمَ منها، فأولُّها: «الله أكبر» وهذا أعظم ذكر؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا دُمْتَ تَذْكُرُ اللَّهَ فَأَنْتِ فِي صَلَاةٍ، وَإِنْ كُنْتَ فِي الشُّوقِ؛ وَقَالَ معاذ بن جبل: مُدَارَسَةُ الْعِلْمِ تَسْبِيحٌ؛ ثُمَّ ذَكَرَ مَا وَعَدَ اللَّهُ بِهِ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرَ مِنَ النَّارِ، وَمِنَ اللَّعْنَةِ، وَمِنَ الْعَذَابِ الْمُقِيمِ، وَبِإِزَائِهِ مَا وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْجَنَّةِ، وَالرِّضْوَانِ، وَمِنَ الرَّحْمَةِ.

ثُمَّ فِي تَرْتِيبِ الْكَلِمَاتِ وَأَلْفَافِهَا أَسْرَارٌ كَثِيرَةٌ، لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهَا، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ تَهْيِئَةُ قَاعِدَةٍ لَمَّا سَنَذْكُرْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ^[١].

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ إِمَارَةٌ إِلَى مَا هُوَ لَازِمٌ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، مِنَ الْآلَامِ النَّفْسِيَّةِ؛ غَمًّا، وَحُزْنًا، وَقَسْوَةً، وَظُلْمَةً قَلْبٍ، وَجَهْلًا، فَإِنَّ لِلْكَافِرِ وَالْمَعَاصِي مِنَ الْآلَامِ الْعَاجِلَةِ الدَّائِمَةِ مَا اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ؛ وَلِهَذَا تَجِدُ غَالِبَ هَؤُلَاءِ لَا يُطِيبُونَ عَيْشَهُمْ إِلَّا بِمَا يُزِيلُ الْعَقْلَ، وَيُلْهِى الْقَلْبَ، وَمِنْ تَنَاوُلِ مُسْكِرٍ، أَوْ رُؤْيَا مُلْهِ، أَوْ سَمَاعِ مُطْرَبٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ^[٢].

قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: مَعْنَى ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ أَيُّ: وَلِذِكْرِ اللَّهِ الَّذِي تَتَضَمَّنُهُ هَذِهِ الصَّلَاةُ أَكْبَرُ، يَعْنِي: أَنَّ مَا فِي الصَّلَاةِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ يَكُونُ أَكْبَرَ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ إِقَامَتُهُمْ لِلصَّلَاةِ ذِكْرًا لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي إِزَاءِ قَوْلِهِ فِي الْمُنَافِقِينَ: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾، وَالصَّلَاةُ أَيْضًا تَعُمُّ الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَةَ وَالتَّطَوُّعَ، وَقَدْ يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى إِمَّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى.

[١] كَثِيرًا مَا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهَا»؛ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَتَبَهَا فِيهَا سَبَقَ، أَوْ أَنَّهُ سَيَتَكَلَّمُ عَنْهَا مُنْفَرِدَةً؛ لَكِنْ نَحْنُ الْفُقَرَاءُ إِلَى هَذَا الْعِلْمِ، فَيَقْوَتُنَا هَذَا الشَّيْءُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: أَسْرَارٌ كَثِيرَةٌ؛ أَنَّ فِيهَا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً لَيْسَتْ فَائِدَتَيْنِ وَلَا ثَلَاثًا وَلَا أَرْبَعًا، لَكِنْ نَشْكُو إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَيُشَبِّهُ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ مَا فِي فَتْحِ الْبَارِي لِابْنِ حَجَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَسَيَّاتِي»، وَ«تَقَدَّمَ».

[٢] هَذَا صَحِيحٌ، فَالْإِنْسَانُ الْعَاصِي مَهْمَا بَلَغَتْ النِّعْمَةُ عِنْدَهُ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ فِي غَفْلَةٍ

وبإزاء ذَلِكَ قوله فِي الْمُؤْمِنِينَ: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ فَإِنَّ اللَّهَ يُعَجِّلُ لِلْمُؤْمِنِينَ، مِنَ الرَّحْمَةِ فِي قُلُوبِهِمْ وَغَيْرِهَا، بِمَا يَجِدُونَهُ مِنْ حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ، وَيَذُوقُونَهُ مِنْ طَعْمِهِ، وَانْشِرَاحِ صُدُورِهِمْ لِلْإِسْلَامِ - إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشُّرُورِ بِالْإِيمَانِ وَالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ بِمَا لَا يُمْكِنُ وَصْفُهُ^[١].

ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ فِي تَمَامِ خَبَرِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَكَثَّرَ آمَوْلًا وَأُولَدًا﴾، وَهَذِهِ الْكَافِ قَدْ قِيلَ: إِنَّهَا رَفَعُ، خَبَرِ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَنْتُمْ كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، وَقِيلَ: إِنَّهَا نَصْبٌ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: فَعَلْتُمْ كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ بْنُ تَوَلَّبَ:

كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَالِبًا

.....

= وَفِي غَمٍّ شَدِيدٍ وَلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّهُ يَذْكُرُ إِمَّا زَوَالَ النِّعَمِ عَنْهُ، أَوْ زَوَالَهَا عَنْهَا؛ وَهَذَا أَثَرُ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ عَلِمَ الْمُلُوكُ وَأَبْنَاءُ الْمُلُوكِ مَا نَحْنُ فِيهِ لَجَالَدُونَا عَلَيْهِ بِالسُّيُوفِ»^(١)، أَيْ: مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ نَعِيمِ الْقَلْبِ، وَسُرُورِ النَّفْسِ، وَهَذَا هُوَ مُقْتَضَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَوةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]، فَطَيِّبَ النَّاسَ عَيْشًا فِي الدُّنْيَا هُمْ ذَوُو الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنْهُمْ.

[١] وَهَذَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾، فَالسَّيْنُ تُفِيدُ التَّحْقِيقَ وَالْقُرْبَ، وَأَوَّلُ رَحْمَةِ اللَّهِ هُوَ مَا يَحْصُلُ مِنْ انْشِرَاحِ الصَّدْرِ لِلْإِسْلَامِ، وَنُورِ الْقَلْبِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُؤَمِّلُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَا حَصَلَ لَهُ مِنَ النِّعْمَةِ الْعَظِيمَةِ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ.

أي: لم أر كالיום، والتشبيه -على هذين القولين- في أعمال الذين من قبل، وقيل: إن التشبيه في العذاب.

ثم قيل: العامل محذوف، أي: لعنهم وعذبهم، كما لعن الذين من قبلهم. وقيل -وهو أجود-: بل العامل ما تقدم، أي: وعد الله المنافقين كوعد الذين من قبلهم، ولعنهم كل من الذين من قبلهم، ولهم عذاب مقيم كالذين من قبلهم. أو محلها نصب، ويجوز أن يكون رفعاً، أي: عذاب كعذاب الذين من قبلهم. وحقيقة الأمر على هذا القول: أن الكاف تناوها عاملان ناصبان، أو ناصب ورافع، من جنس قولهم: أكرمت وأكرمني زيد؛ والنحويون لهم فيما إذا لم يختلف العامل -كقولك: أكرمت وأعطيت زيداً- قولان:

أحدهما -وهو قول سيبويه وأصحابه-: أن العامل في الاسم هو أحدهما، وأن الآخر حذف معموله، لأنه لا يرى اجتماع عاملين على معمول واحد. والثاني: قول الفراء وغيره من الكوفيين: أن الفعلين عملاً في هذا الاسم، وهو يرى أن العاملين يعملان في المعمول الواحد^[١].

[١] الثاني أصح، ولدينا قاعدة في اختلاف النحويين، وهي أن تتبع الأسهل ما لم ياباه المعنى، وهنا لا ياباه المعنى.

إذا قلت: قدّمت وأكرمت زيداً، ما المانع أن يعمل قدّمت وأكرمت في زيد؟ لأنّ التقديم والإكرام كلاهما وقع عليه؛ أمّا أن أقول: لا، أكرمت زيداً، هي العامل، وحذف من الأوّل المفعول، وأصله: قدّمت وأكرمت زيداً، من قال هذا؟ لو جاء السياق بهذا الأسلوب لكان ركيكاً.

فأنا أرى رأي الكوفيين في هذا، أنّه -أي: المفعول- مفعول للفعلين جميعاً، ولا بأس أن يجيء عامل ثالث، مثل: قدّمت وأكرمت وأعطيت وأهديت ووهبت وهكذا يكون